اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٥٠	١٤٦٠
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

في الهم الاقتصادي

في رحلة التضخم ايضا (٢-٢)

حسام الساموك

واذ نستأنف رحلة متابعة البنك المركزي لاجراءاته الطموحة بهدف مواجهة الحالة التضخمية وابعادها المهلكة، نتوقف للمرة الثانية عند مجهوداته المضنية والمكلفة في آن واحد لتعزيز سعر صرف الدينار العراقي ونهمس في اذان السادة المعنيين بادارة هذه المواجهة الجريئة بمدى قدرة تلك السياسات على كبح جماح التضخم فعلا.

ليس من منطلق التشكيك بنجاعة الاجراءات المعتمدة، بل محاولة لاستقراء قدرتها لوحدها على الوصول إلى مبتغاها.

من البديهي ان يحقق اجراء البنك المركزي الخاص بدعم سعر الفائدة على الايداعات المصرفية، شوطا في طريق تحديد حركة السيولة وتدفقاتها العشوائية ضمن حمى الانفاق القائمة، لكننا ومع القناعة المسبقة بان السبب الحقيقي للتضخم في العراق لا ينحصر بتدفقات السيولة بقدر ما هو الفهم الطفيلي غير الواعي نحو تصعيد اسعار السلع والخدمات بما اطلق عليه بعض المختصين التضخم السلعي، نقول وبثقة: نظن ان المتخصصين المشرفين على حملة البنك المركزي يشاركوننا فيها، وانطلاقاً من واقع فوضى التداولات القائمة، بل وعدم الثقة بالعمليات المصرفية المحلية كما هو حاصل، ان تلك الاجراءات لا يمكن ان تحقق اهدافها كاملة وان كانت هذه الاهداف لا تلبي الا جزءاً متواضعا من احتواء تدفقات السيولة المنتظرة.

ومع ذلك، فاننا نرقب مخرجات عملية تصعيد سعر الدينار العراقي مقابل الدولار، وان كانت ستواجه ظاهرة (الدولرة) التي شخصها بحذاقة تصريح البنك المركزي، نعتقد انها ليست بذات فعالية مضمونة في سعيها لحمل الاطراف المعنية بتداولات السلع واسعار الخدمات على تحقيق خفض حقيقي ومنصف يتناسب مع الخفض المتحقق في سعر الدولار، لماذا؟ لان مثل تلك الاطراف المتسمة بتوجهاتها النفعية لا يمكن ان تراجع اسعارها وتعيد النظر بها بشكل تلقائي الا في الحالات التي تلجئها اضطراراً ومن تلك الحالات سطوة ركود الطلب على حساب العرض لكن تشخيص بعض المختصين بأن حالة التضخم القائمة انما هي تعبير عن ركود تضخمي سرعان ما يحمل البنك المركزي اتباع اجراءات- ربما- اكثر حزما وقسرية في صياغة عدد من الاليات الملزمة، قد تتجاوز السياقات الكيفية للعناصر المؤثرة في تصعيد التضخم ومساءلتها بما يحقق المصلحة العامة، بل ملاحقتها،- في بعض الاحيان- انسجاما مع الضرورات الملجئة، احقاقا لمقتضيات تفرضها الظروف غير الطبيعية القائمة.

ان جملة من الاجراءات التي لا تتعارض مع مبدأ اقتصاد السوق بقدر ما تلبي رصانة انسيابيته، نعتقد بامكان السلطة النقدية ان تنهجها لتعزيز ما يمكن ان يلبي مصالح جموع المواطنين.

الاستثمار الاجنبي.. بين الحاجة والحذر (٣-١)

بغداد / د.جميل محمد جميل الدباغ

.تحتل قضايا الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة حيزاً كبيراً من اهتمام الكثير من المتخصصين ورجال الاعمال وحكومات الدول النامية والمتقدمة على السواء منذ اكثر من نصف قرن. ويدور محور الجدل في هذه القضية حول جدوى هذا النوع من الاستثمارات من وجهة نظر الدول النامية من خلال عدد القضايا الرئيسة.

كدوافع الاستثمارات الاجنبية ومحدداتها وجدواها الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التي تعتمدها الاستثمارات الاجنبية واساليب نظم وادارة وممارسة وتنفيذ الانشطة الوظيفية للمستثمر الاجنبي.. وغيرها، ان الدراسات والبحوث التي تعنى بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن ان تتوفر للدولة المضيفة من وراء جذب الاستثمارات الاجنبية تتوقف إلى حد كبير على سياستها الخاصة بهذه الاستثمارات وعلى دوافع وممارسات الشركات الاجنبية.

فالدول المضيفة تهتم بالاستثمارات الاجنبية من حيث آثارها المختلفة وكذلك مصادر الاستثمار الاجنبي تهتم ايضا عن طريق شركاتها بالاثار الناجمة عن قيام هذه الشركات بالاستثمار في الخارج وعموما فان الدول تلجأ إلى فتح ابواب الاستثمار الاجنبي للحصول على التمويل المطلوب من مصادر خارجية عندما تتعرض لعدم كفاية المصادر المحلية الاختيارية والاجبارية عن الوفاء بحاجات الاستثمار لديها والعائد هنا هو بمثابة الربح الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل الاموال التي يدفعها من اجل حيازة اداة الاستثمار. أما المخاطرة فهي حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق او عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار ويأخذ التدفق النقدي في الخارج اشكالا عديدة منها:

-التدفقات والتمويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.
-المنح والمعونات من الدول الاجنبية.
-الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر من الافراد والشركات والهيئات والصناديق الاجنبية.

ان التاريخ شاهد صدق على تدفقات الاموال في الماضي بالنسبة للعديد من الدول التي اصبحت حاليا من الدول الغنية، فلقد ظلت الاموال الاجنبية تتدفق على الولايات المتحدة الامريكية طوال المائة وخمسة وعشرين عاما التالية على الاستقلال، كذلك الامر بالنسبة لكندا واستراليا ونيوزيلندا وتمكنت هذه الدول من استثمار هذه التدفقات النقدية وتحقيق عوائد مجزية فاقت توقعات المستثمرين الاوروبيين انفسهم، الا ان الصورة اختلفت بالنسبة للعديد من الدول النامية في الوقت الحاضر حين عجزت عن سداد ما عليها من التزامات وساءت اوضاعها وتفاقمت مديونياتها حتى تجاوزت مئات المليارات من الدولارات.

الاسس النظرية للاستثمار الاجنبي:

ترتكز الاسس النظرية للاستثمار الاجنبي على رأيين متناقضين حول موضوع الاستثمار الاجنبي ومدى فوائده او مضاره في البلدان النامية.

ويعتقد الرأي الاول ان هنالك فوائد الاستثمارات الاجنبية في البلد النامي تتركز في الفوائد الناجمة عن القيمة المضافة إلى الدخل القومي بشكل مباشر وعلى ميزان المدفوعات بشكل غير مباشر وبالنسبة للقيمة المضافة إلى الدخل القومي، والناجمة عن الاستثمار الاجنبي فأنها المباشرة التي تدفعها الشركة المساهمة (محلية+أجنبية) وعادة ما يكون التوزيع النسبي للمتحقق من ناتج الشركة كما يأتي:

-رواتب واجور العمالة المحلية ٣٠٪
-رواتب العمالة الاجنبية ١٥٪
-الضرائب المباشرة ٣٠٪
-الارباح بعد الضرائب ١٥٪
-الاهتلاكات ١٠٪

بمعنى ان هنالك قيمة مضافة مباشرة يكتسبها الدخل القومي للبلد النامي، وهي حصيلة الرواتب والاجور والضرائب، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى اثبات لمساهمة الاستثمار الاجنبي في البلد النامي وهنا لا بد من الاشارة إلى انه كلما زاد البلد النامي من حصته المالية في أسهم الشركة برؤوس اموال محلية كلما زادت حصته من العائد. هذا اضافة إلى ان المساومة الحكيمة لتقسيم الارباح ونسب تحويلاتها إلى الخارج من شأنه ان يعزز من قاعدة الدخل القومي. يضاف إلى ذلك ان كثافة استخدام الموارد الاقتصادية المحلية في نشاط الشركة المساهمة من شأنها ان تعزز الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تقليص الاستيرادات من الالات والمكائن والمعرفة باعتبار ان حصيلة ذلك تستقطع من الدخل القومي وكما هو معروف في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية من خلال المعادلة التالية:

$$Y=C+I+X-M$$

اذ ان كل انخفاض في الاستيرادات (M) تؤدي إلى زيادة مقابلة في الدخل القومي (Y) لا سيما اذا كان النشاط الاقتصادي للمستثمر الاجنبي يدخل في باب الصناعات او السلع التصديرية فان اية زيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة مماثلة في الدخل القومي، ولكن من جهة اخرى اذا كانت جميع مخرجات النشاط الاقتصادي للمستثمر الاجنبي لا تعادل كلفة الفرصة البديلة للعمالة المحلية، فان الاستثمار الاجنبي لا يصبح مجديا وكذلك الامر في حالة من قبل قوة العمل المحلية والذي هو المفتاح الاساس للكشف عن حقيقة آثار الاستثمار الاجنبي على اقتصاديات البلدان النامية ويبرر هذا القول ان حصة عائد رأس المال والربح هي في الواقع اجزاء مقطوعة من فائض القيمة تؤول إلى جهات غير منتجة، وعليه فان اية حصة تحصل عليها الجهة الاجنبية صاحبة رأس المال المستثمر من القيمة المضافة مهما كان حجمها هي مجرد عملية تحويل لموارد البلد النامي إلى الخارج تحت غطاء تبادل للموارد غير المتكافئ بالرغم من الظاهرة التي تشير إلى قيام المستثمر الاجنبي بادخال وسائل انتاج عديدة بضمنها مهارة المعرفة الفنية Know-how وباعتبار ان تلك الموارد تدخل للبلد النامي ويعطي مقابلها حجما من الموارد المحلية ضمن حصة المستثمر الاجنبي بالقيمة المضافة.

ان الخلاف الجوهري بين هذين الرأيين يمكن في ان الاستثمار الاجنبي (وبغض النظر عن مدى زيادة القيمة المضافة للدخل القومي) يعني الاستحواذ على موارد اقتصادية تعود حقوق ملكيتها إلى البلد الذي يجري فيه الاستثمار.

يؤكد اصحاب الرأي الثاني على مجموعة مساوئ تترافق مع الاستثمار الاجنبي منها:

١-تتعمد الجهة المستثمرة الاجنبية ضمن الشركة المساهمة إلى توجيه الانتاج وتحديد الاسعار بما يتلاءم ومصالحها الاستثمارية.

٢-التفاوض بين الحين والاخر مع الدولة المضيفة بهدف اخراج ارباح وموارد اخرى تتفق ومصالح المستثمرين الاجانب.

٣-تعميق تبعية الدول المضيفة النامية إلى دولة منشأ المستثمر الاجنبي وما يتبع ذلك من آثار سلبية في السوق المحلية وفي التبعية للنظام العالمي الجديد.

٤-يحاول المستثمر الاجنبي في الغالب على تكريس احادية الاقتصاد للبلد النامي.

محافظة البصرة تنجز ستراتيجيتها للاعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩

البصرة- عبد الحسين الغراوي

انجز مجلس محافظة البصرة خطته عن استراتيجية التنمية المحلية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ التي شملت ما تحقق من انجاز في المشروعات الانمائية وفعاليات اعادة الاعمار وتحسين الادارة الاقتصادية فيما تناول الفصل الثالث من الخطة لمحة اقتصادية عن محافظة البصرة والمؤشرات الاقتصادية والديموغرافية والسكانية في حين تضمن الفصل الرابع الموارد المالية من الحكومة المركزية والدول المانحة، كما تطرقت ستراتيجية التنمية الى قطاع الخدمات العامة حيث وضعت في اولوياتها قطاع النظام العام والامن والشؤون الاقتصادية ومؤشرات القوى العاملة والتنمية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي وقطاعات النفط، النقل، الموانئ، الملاحة الجوية والملاحة البحرية والنهرية، والطرق والجسور والاسكان والمرافق العامة والبنية التحتية والكهرباء والانتاج وقطاع البلديات والماء والبيئة والتلوث والزراعة والاهوار وانعاشها والموارد المائية اضافة الى قطاعات: التربية والتعليم والصحة والثقافة والشباب ومؤشرات دخل الاسرة وثرواتها والرعاية الاجتماعية والسياحة والآثار، كما تضمنت ستراتيجية التنمية في المحافظة الهيكلية الادارية لمجلس المحافظة ومقترحاً لتشكيل هيئة اعمار وسيناريوهات التنسيق بين الحكومات المحلية.

النفط يصعد بعد حديث النعيمي عن حاجة الى إزالة ١٠٠ مليون برميل من السوق

نيويورك (رويترز) - صعدت أسعار النفط للعقود الاجلة يوم الجمعة مواصلة اتجاها صعوديا قفزت فيه حوالي ٧ في المئة هذا الاسبوع مدعومة بتعليقات لوزير النفط السعودي بأن هناك حاجة الى مزيد من التخفيضات في الامدادات لتحقيق التوازن في السوق.

ومن المقرر ان تعقد اوبك اجتماعا في نيجيريا في الرابع عشر من كانون الاول لتقييم آثار الخفض الانتاجي الذي بدأته المنظمة في الاول من تشرين الثاني والبالغ ١,٢ مليون برميل يوميا والذي كانت قررته في اجتماع طارئ في العشرين من اكتوبر تشرين الاول.

وأنهى الخام الامريكي الخفيف لعقود يناير كانون الثاني جلسة التعاملات في بورصة نايمكس بنيويورك مرتفعا ٣٠ سنتا الى ٦٣,٤٣ دولار للبرميل بعد أن كان هبط حوالي دولار في وقت سابق من الجلسة. وجاء صعود الاسعار من مستوى منخفض بلغ ٥٩,٢٦ دولار يوم الاثنين الماضي مدعومة بتوقعات لاحوال جوية أكثر برودة زادت الطلب على وقود التدفئة في الولايات المتحدة.

وفي بورصة البترول الدولية بلندن صعد خام القياس الاوروبي مزيج برنت ٣٦ سنتا ليغلق على ٦٤,٦٢ دولار للبرميل.

وحصلت السوق على دفعة يوم الجمعة بعد أن قال وزير البترول السعودي علي النعيمي ان الاسواق بها فائض كبير في المعروض من الخام في اشارة الى أن السعودية أكبر مصدري النفط في العالم ربما تؤيد خفضا اخر لانتاج اوبك في اجتماع المنظمة هذا الشهر.

وأضاف النعيمي قائلا للصحفيين في القاهرة "المخزونات في الولايات المتحدة مرتفعة وليست منخفضة... هذا هو سبب اختلال السوق."

ومضى قائلا "يجب ازالة ١٠٠ مليون برميل من السوق" لتحقيق التوازن.

وقال وزير الطاقة الفنزويلي رفايل راميريز يوم الخميس ان هناك اجماعا داخل اوبك على خفض اخر للانتاج. واضاف ان فنزويلا قد تقترح خفضا يصل الي ٥٠٠ ألف برميل يوميا في اجتماع اوبك بالعاصمة النيجيرية أبوجا في ١٤ كانون الاول الجاري.

وأبدت الجزائر ايضا تأييدا لخفض اخر للانتاج.

مع اتجاه الشباب للعمل في البسطيات

الخريجون يحلمون بفرص عمل متكافئة

بغداد / حسين ثغب

عند تجوالك في اسواق بغداد المختلفة، تجد كثيراً من الشباب باعمار مختلفة يفترشون ارصفة الشوارع وساحات البيع يعرضون حاجاتهم تحت ظروف مناخية صعبة صيفا وشتاءا. ومن يتجول في الاسواق تعترضه الكثير من التعقيدات فواقع البسطيات انتشر بشكل واسع في المدن العراقية واخذ يغير أشكال السوق واحيانا مساراته لتصبح ملتوية بمنافذ محدودة، الامر الذي يجعل المواطن يقطع مسافات اطول للوصول إلى ما بعد السوق.

حدثنا المواطن علي محمد (٢٦ عاماً) يحمل شهادة جامعية ويعمل ببسطية في سوق مدينة (الكاظمية) العمل في هذا المكان يأتي لتوفير متطلبات الحياة اليومية وهذا يتحقق بصعوبة بالغة، وعندما وجدت نفسي عاجزاً عن العمل بعد التخرج اتجهت إلى عدة مجالات ولكن وجدت هذا العمل أفضل من غيره رغم ان مشكلاته كثيرة وبرغم ان ايجاره صار يثقل كاهلنا بعد ان كان رمزيا واضاف: نؤجر مكان البسطية من اصحاب المحال الامر الذي ليس فيه أية ضمانات ولكن ماذا نفعل حيث لا نرغب بأحداث أي توتر مع من نعمل بجوارهم لان الارزاق يقسمها صاحب الارزاق ولا ارغب بالعمل في مجال تخصصي الدراسي لانه لا يوفر متطلبات الحياة اليومية.

وتابع الحديث علاء حسين ٢٤ عاماً بكالوريوس آثار صاحب بسطية في احد اسواق بغداد:

اتجهت لهذا العمل بعد ان ضاقت امامي جميع طرق البحث عن وظيفة، عرض علي احد الاصدقاء العمل امام محله من خلال اقامة بسطية تحتوي على مواد الكترونية مختلفة وفعلا اتفقت معه وبدأت العمل ولكن جميع زملائي في السوق لا يعرفون اني خريج او احمل شهادة جامعية لاني غير مستعد ان اسمع كلام استهزاء يؤثر في وضعي النفسي حين يبدأ اللوم على مواصلة الدراسة من قبل أناس لا يعرفون القيمة الحقيقة للانسان المتعلم.

اما عن فرص العمل الحكومية فأني قدمت اوراقي في اكثر من مكان ولكن دون جدوى إلى ان وصل بي الحال إلى ان اهملت الموضوع منذ شهور.

يقول محمد سعيد (٣١ عاماً بكالوريوس علوم سياسية صاحب بسطية في بغداد الجديدة اعمل في هذا المجال منذ عام (٢٠٠٠) بعد التخرج ولم يخطر ببالي ان ارتبط بوظيفة عندما كان الراتب لا يجدي نفعاً.. وبعد عام (٢٠٠٣) حاولت الحصول على وظيفة في اكثر من مكان قريب من تخصصي او بعيد عنه ولم يتحقق ما كنت اصبو اليه. وما زلت اتحمل عناء هذه المهنة التي تحتاج إلى جهد كبير يتطلب التواجد في الشارع من الصباح إلى المساء والدوران حول البضاعة والمساومات مع المتبضعين وكذلك يتطلب العمل اخذ الحيطة والحذر من الرياح القوية واشعة الشمس اللاهبة صيفاً إضافة إلى الامطار المفاجئة شتاءاً وما يرافق ذلك من مشكلات اخرى ولم نكن نتوقع طوال سنين الدراسة ان ظروف العيش ستقودنا إلى هذا العمل بل كنا نحلم بمستقبل كما يقولون (وردي).

قال حميد المياحي ٣٥ عاما بكالوريوس ادارة اعمال، اتجهت إلى البسطية واعمل منذ اكثر من عشر سنوات بهذا المكان وخلال هذه الفترة تناسيت اني احمل شهادة جامعية وابعدت فكرة العمل الوظيفي واسأل نفسي أحيانا: لماذا اكملت دراستي وما الفائدة التي جنيتها؟ ولهذا الامر واقع مأساوي على وضعي النفسي، وعندما ادرس فكرة الوظيفة في الوقت الحالي اراها لا تؤمن العيش لعائلتي البسيطة وهكذا دخلت دوامة الحيرة، فعملي الحالي غير مستقر ولا توجد فيه اية ضمانات مستقبلية ونبقى تحت رحمة اصحاب المحال والدوائر البلدية التي ترى ان في عملنا هذا تجاوزا على حدودها واتمنى ان يكون هناك دور للدولة في النظر إلى الشريحة المتعلمة التي تعاني اهمال واضح من قبل جميع المعنيين.

أما صباح محمد ٢٩ عاما بكالوريوس اجتماع فيقول: يوجد كثير من الشباب من حملة الشهادات يعملون كأصحاب بسطيات في مختلف اسواق بغداد وانا واحد منهم، فهناك شباب يحملون تخصصات علمية يمكن استثمارها في مجالات تخدم البلد والمجتمع باكمله، ولكن الرواتب وقلة فرص العمل جعلت هؤلاء يبتعدون عن التفكير بالوظيفة في ظل الظرف الحالي وارتفاع الاسعار غير المبرر الذي شهدته مختلف المجالات.

وارى ان يترك الشباب المتعلم بهذا الشكل امراً غير صحيح وبحاجة إلى دراسة دقيقة لاستثمار جهودهم في المواقع التي ينتظر ان يبدعوا فيها.